

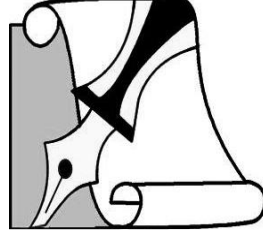


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

نتنياهو والانتخابات الإسرائيلية الثالثة وإشكالاتها

1 - مركزية نتنياهو:

بعيدا عن تفهّم أو عدم تفهّم مسيرة نتنياهو السياسية، إلاّ أنّها تعد من المسيرات السياسية الفريدة من نوعها والنافذة جداً في تاريخ الكيان العبري. وهو سيُعدّ علامة فارقة في هذا المجال بوجع مفاسده وعتراته الكثيرة. وللدلالة على صحة هذا التقدير نورد الاعتبارات والحقائق التالية:

أ- التواجد دائماً في مركز الحدث: حيث أن أحد الأسباب الرئيسة التي لم تُمكن أحداً من خصومه حتى الآن من إسقاطه إنّما يعود إلى أنه جعل الحراك السياسي في الكيان بأكمله يدور باستمرار حول شخصه، وبحنكته ودهائه جعل ذلك كله يصب في مصلحته الشخصية سواء كانت خلفية النقاش إيجابية أو سلبية تجاهه، وهذا بالرغم من الاتهامات والخروقات والفضائح المباشرة وغير المباشرة المرتبطة به حتى أصبح يُلقب إعلامياً بلهلك.

ب- إنجازات صهيونية: نتنياهو وبوقاحته السياسية استطاع أن يفصح عما يخفيه صدر الاسرائيلي المتوسط، وأن يعلن عما يدور في غرف الاسرائيليين المغلقة على الملأ، وأن يطالب بما عجز عنه الفرد اليهودي استحياءً من المحافظ الدولية بالرغم من وقاحة المطالب ومخالفتها للعرف والقانون الدوليين، مثل الإعلان عن إسرائيل بلّنها دولة يهودية وليس للفلسطيني فيها أي شيء، و تكريس سامية العرق اليهودي، وبناء المستوطنات في كل زاوية، ورواية السيرة الصهيونية بلباقة في كل محفل، والطعن في كل ما هو غير يهودي تاريخياً وحضارياً في فلسطين، حتى آمن الجميع بشعاره الاول 'نتنياهو جيد لليهود.

ج- خلط الدين بالسياسة: استطاع نتنياهو من تجميع أتباع مخلصين حوله بشكل وصل لمرحلة التقديس، حيث أصبح الكثير منهم يعتبرونه وعداً الهياً ومُختاراً من الرب حتى أدخلوه في عبادتهم التوراتية ودعواتهم اليومية، مما أنتج تبعيّة عمياء ترى فيه الملهم والقائد.

د- ضرورة وجودية للحزب: تعامل ننتياهو بحنكة مع حزبه حتى آمن أعضاؤه بأن مصيرهم منوط بمصير شخص ننتياهو فساندوه بصورة عمياء، وبعد أن أدركوا بأن وجودهم منوط بوجوده في السلطة رفعوه وقدسوه، خاصة بعد أن اقتنعوا بأن وحدتهم لن تستمر إلا بوجوده هو فقط فتغافلوا عن زلاته وتتكروا لخصومه، والشاهد على ذلك مظاهرة اليمين الحاشدة المؤيدة لشخصه رغم هفواته مفسده، والأفواه الكبيرة المُجندة للدفاع عنه وتكرار أكلذيقه مرارا عليها نصبح حقيقة.

ه- قلب الموازين: استطاع ننتياهو قلب موازين السياسة الاسرائيلية الداخلية و إلى الأبد، فبعد أن كانت المنافسة بين يسار ويمين، أصبحت بين يمين ويمين أكثر، حيث نجح في هدم اليسار كلياً حتى أصبح مجرد الوصف "يساري" يدخل في خانة الشتيمة أو المذلة وهو مستوى ليس منه خروج وموت ليس منه رجعة، فلم يكتفِ بإضعاف منافسيه بل قتلهم وشردهم ببون رحمة.

و- تجهيز أتباعه مسبقاً لكل حدث: كانت وسيلة ننتياهو في رفع مقدره أتباعه ه على امتصاص خروقاته تتلخص في إبلاغهم بالآتي قبل حضوره، وتجهيزهم للضربة قبل وقوعها وبالتنسيق المريح والمناسب لإستيعابهم، فقبل توصية الشرطة على محاكمته بلغهم بإمكانية حدوث ذلك وحرصهم على الشرطة قبل التوصية وبعدها، كما وحرصهم على مستشار الحكومة قبل توصيته للمحكمة وبعدها، وهو دائماً بصدد تجهيز أتباعه للمحائمة بحيث بدأ الخوض في التحريض على القضاة وتجهيزهم لإمكانية حدوث الاسوء، فكل الاتهامات وصلتهم اولاً من ه شفاهاً و عبر الكلمات التي إختارها بعناية سيئولوجية.

ز- "الحليف الاكبر معنا وبسببي": استطاع ننتياهو أن يروض أمريكا ويطوعها لتقوم ب أفعال تعارض القوانين الدولية من أجله هو، بدءاً بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل والاعتراف بضم الجولان وغيرها، وهي إنجازات لم يُعرف إلى الآن وجود أي ثمن، ولو كان بخساً، دفعته اسرائيل من أجلها، ولكنها اعتبرت إنجازات تاريخية لطالما انتظرها أتباع الصهيونية جميعاً بفارغ الصبر.

ح- ضم غور الأردن: جدد ننتياهو التأكيد على تمسكه بإصدار أمر ضم مناطق غور الأردن وشمال البحر الميت ومستوطنات الضفة الغربية إلى إسرائيل . وقال في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي، إنه ينوي التوجه للولايات المتحدة وحثها على الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على جميع

التجمعات والبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية وضم غور الأردن وشمال البحر الميت، وأضاف "إنني أعتزم استخلاص اعتراف أمريكي بسيادة تل أبيب في غور الأردن وجميع التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية، كما جلبت في السابق اعترافا أميركيا على سيادتنا في مرتفعات الجولان، والقدس عاصمة لإسرائيل. لدي القدرة على التأثير على الجمهور الأمريكي، على أقل تقدير"، وشدد نتنياهو على أنه يعتزم ضم غور الأردن خلال المستقبل القريب، مشيرا إلى أنه خلال فترة الانتخابات، "هناك مشكلة قانونية للقيام بذلك في ظل حكومة انتقالية، لكنني سأفعل ذلك فور انتخابي".

2 - نتنياهو ضامن أمن الكيان:

حذر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، من أي مخاطر وجودية قد تواجه إسرائيل، وشدد على ضرورة أن تكون الدولة على أهبة الاستعداد للتهديدات التي تهدد وجودها، ليتسنى بعد ثلاثة عقود من الآن الاحتفال بيوم الاستقلال الـ100 للدولة.

تحذيرات وتصريحات نتنياهو هذه وردت خلال ندوة دينية استضافها في منزله مع زوجته، سارة ، حيث ذكر أن مملكة الحشمونائيم نجت لمدة 80 عاما فقط، وهو أعلن أنه يعمل على ضمان أن تنجح "دولة إسرائيل" هذه المرة في الوصول إلى 100 سنة. وقال الأشخاص الذين حضروا الندوة المغلقة إن هذا التصريح يعكس ما يقلق نتنياهو الذي يفكر وينشغل كثيرا في مسألة بقاء الكيان . والجدير بالذكر أن المملكة الحشمونية كانت دولة يهودية مستقلة موجودة في العهد الروماني على مدار 77 عاما، وقد تأسست بعد تمرد حشمونائيم وكانت نهايتها مع غزو المنطقة من قبل الإمبراطورية الرومانية. وبحسب المشاركين في الندوة، فإن تصريحات وأقوال نتنياهو استرعت انتباه الحضور، وكانت غير عادية نسبيا مقارنة بالنقاش الأكاديمي الذي أعقب الندوة الدينية، ونقلت صحيفة "هآرتس" عن مشارك بالندوة قوله عن أبرز تصريحات رئيس الحكومة: "قال نتنياهو إن وجودنا ليس بديهيا وأنه سيبذل كل ما في وسعه للدفاع عن الدولة". وأضاف: "المملكة الحشمونية دامت 80 عاما وإن علينا في دولة إسرائيل أن نتخطى ونمر هذه الفترة". وقدر مشارك آخر في

الندوة بأن نتنياهو لم يتنبأ بانتهاء إسرائيل، لكنه قال إنه يجب أن تبقى قوية لأنها دولة ما زالت جديدة العهد. وخلال المناقشة الدينية التي يستضيفها نتنياهو وزوجته للعام التاسع على التوالي، تحدث رئيس الحكومة إلى المشاركين وقال: "ليس هناك وجود يهودي بدون الكتاب المقدس. وأعتقد أنه ليس هناك مستقبل يهودي بدون الكتاب المقدس، وهذا هو الأساس الأول والأعلى الذي نقف عليه، فهناك من يسعى ويحاول تدمير أساساتنا. تسعى لذلك عدة جهات التي تستعمل مختلف الأساليب والوسائل، ولكننا بكل القوة نتصدى ونحبط كافة هذه المحاولات". وخصصت المناقشة التي تلت ذلك لمعاني ودلالات "عيد العرش"، والتعامل مع هشاشة الحياة والفرق بين العريشة المؤقتة والمنزل الدائم، حيث استشهد نتنياهو بذلك وكرر مطالبته السلطة الفلسطينية بـ"الاعتراف بوجود دولة إسرائيل كشرط للسلام".

وقال نتنياهو: "على كل من يتحدث عن عملية سلام أن يتحدث أولاً وقبل كل شيء عن ضرورة الاعتراف بدولة إسرائيل، ودولة الشعب اليهودي، ونحن لسنا مهتمين بالمصالحة الوهمية، التي تتصالح فيها الفصائل الفلسطينية مع بعضها البعض على حساب وجودنا". ولذلك فإننا، يضيف نتنياهو، "نتوقع أن نرى ثلاثة أمور: الاعتراف بدولة إسرائيل، تفكيك الجناح العسكري لحماس وقطع العلاقات مع إيران، التي تدعو إلى تدميرنا. هذه أمور أساسية، ونحن نقف عليها". وتعليقاً على الندوة قال المتحدث باسم مكتب رئيس الحكومة ان "رئيس الحكومة نتنياهو يكرس معظم وقته للمسائل الأمنية من أجل ضمان أمن إسرائيل ووجودها وإن المشاكل الأمنية لم تنته بعد".

3- نتنياهو والانتخابات الداخلية في حزبه:

منذ أن صادقت الهيئة العامة للكنيست على مشروع قانون حل الكنيست الـ22، وعلى مشروع قانون الانتخابات للكنيست الـ23 الذي نص على إجراء الانتخابات يوم 2 آذار 2020، بدأت الأنظار تتجه أكثر شيء إلى داخل حزب الليكود، بشكل يبدو أبرز من اتجاهها إلى قراءة الدلالات

المرتبة على ذهاب إسرائيل إلى هذه الانتخابات الثالثة خلال أقل من عام في سابقة لم يشهد مثلها النظام السياسي الإسرائيلي، وذلك بعد فشل جميع الجهود الرامية إلى تأليف حكومة عقب إجراء انتخابات في جولتين مختلفتين يومي 9 نيسان و17 أيلول الفائتين لم تفرز أي منهما نتائج حاسمة، فيما ينتسب رئيس الحكومة وزعيم اليمين بنيامين نتنياهو المتهم بقضايا فساد بالسلطة. ويعود سبب هذا الاهتمام بحزب الليكود إلى عاملين:

الأول، إشارة عضو الكنيست دافيد بيتان من الحزب المذكور، وهو أحد المقربين من نتنياهو وشغل في السابق منصب رئيس بكتل الائتلاف الحكومي، إلى أن نتنياهو ينال الآن فرصته الأخيرة. وعندما سئل بيتان عما إذا كان الليكود سيُجبر نتنياهو على التنحي في حال فشله في تأليف حكومة بعد الانتخابات المقبلة، قال: "إن هذا يتعلق بالنتائج. هذه هي الفرصة الأخيرة للحصول على 61 مقعداً وتأليف حكومة مستقرة. بالطبع سننظر في الأمر وفقاً لنتائج الانتخابات. الآن حصلنا على فرصة أخرى وعلينا أن ننتهزها بقوة".

العامل الثاني، مصادقة مركز حزب الليكود على إجراء انتخابات تمهيدية لرئاسة الحزب يوم 26 كانون الأول 2019. وكان عضو الكنيست غدعون ساعر أعلن عن ترشحه في تلك الانتخابات والتنافس ضد نتنياهو على رئاسة الليكود. في السياق أشارت عدة تحليلات في حينه إلى أن إعلان ساعر هذا يُعدّ مؤشراً إلى بداية تمرّد ضد زعامة نتياهو المهتزة داخل الليكود على خلفية اتهامه بقضايا فساد، وإن كان بقي تمرّداً خجولاً. وفي آخر التطورات أن نتياهو الذي أطلق حملته لانتخابات رئاسة الحزب، اجتمع بعد حل الكنيست مع وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان، الذي يعتبر أحد قادة الليكود المهمين، وطلب دعمه، ووفقاً لمصادر مطلعة كان الاجتماع بين الجانبين متوتراً لكون إردان شاهداً رئيسياً في "الملف 4000" ("ملف بيزك- واللا") والذي قدمت فيه ضد نتياهو لائحة اتهام بشبهة تلقي الرشوة. كما اجتمع ساعر في وقت سابق مع إردان وطلب دعمه. لكن لم يصدر عن إردان أي تصريح منذ قرار المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفحاي مندلبليت تقديم لوائح اتهام ضد نتياهو بشبهات ارتكاب مخالفات الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة في الملفات 1000 و2000 و4000 في نهاية تشرين الثاني الماضي.

وأشار البعض إلى أن اردان سيختار عدم التعبير عن أي دعم علني لأي من المرشحين. كما أنه لم يعلن رئيس الكنيست يولي إبلشتاين عن دعم أي منهما. والمفاجأة المتوقعة كانت في حال قرر تأييد ساعر، نظراً إلى أنه هو أول وزير من الليكود يجاهر بذلك في الوقت الذي يحظى ساعر بتأييد ناشطين ميدانيين ورؤساء سلطات محلية وعضوي كنيست فقط.

الانتخابات التمهيدية داخل الليكود كانت هي الأولى منذ عام 2014 حيث تغلب فيها نتنياهو على داني دانون بغالبية كبيرة، وفي انتخابات 2015 قرر نتنياهو تكبير الانتخابات التمهيدية وضمان قيادته للحزب وأيضاً كان هذا في انتخابات الكنيست الـ 21 التي لم يترشح أمامه فيها أي شخص وتم إلغاء الانتخابات.

في هذه الأثناء اتجهت الأنظار إلى المستشار القانوني للحكومة مندلبليت الذي أمهله المحكمة الإسرائيلية العليا حتى يوم 18 كانون الأول الماضي كي يفصح أمامها ما الذي ينوي عمله إزاء مسألة ما إذا كان يمكن لعضو كنيست متهم بجنايات خطيرة الحصول من رئيس الدولة على تفويض لتأليف الحكومة. وجاء قرار المحكمة هذا بناء على طلب التماس تقدم به عشرات رجال الأعمال والمسؤولين في شركات صناعات "الهايتك" الإسرائيلية مطالبين المستشار القانوني بحسم موقفه من هذه المسألة وأن يصرح بأن الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين يستطيع أو لا يستطيع من ناحية قانونية تفويض عضو كنيست ملاحق بملفات جنائية بتأليف حكومة. وحاول المستشار المماثلة والتسويق، مدّعياً أن ما يجري الحديث عنه هو "مسألة نظرية"، لكن القاضي المناوب أمره بتبليغ المحكمة متى ينوي حسم الموضوع، وإلى حد ما، ما هو قراره المتوقع. وراجت تقديرات صحافية بأن مندلبليت لن يمانع في تفويض نتنياهو مجدداً بمهمة تأليف الحكومة على الرغم من اتهامه بثلاث قضايا فساد.

الجدير بالذكر أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قد أنهى احتمال إسقاطه عبر حزبه «الليكود»، بعد أن فاز بشكل كبير جداً على منافسه غدعون ساعر، في انتخابات عُدَّت محطة في مسار المعركة التي يخوضها نتنياهو من أجل مستقبله السياسي والشخصي، بعد اتهامه رسمياً بقضايا فساد ورشى. وخيضة الانتخابات التمهيدية داخل «الليكود» وسط رهان كبير على إمكانية

تلَقَّف المناوئين لنتنياهو في الحزب الفرصة المتاحة أمامهم لإسقاطه، قبيل الانتخابات الثالثة المُقرَّر إجراؤها في آذار 2020 المقبل. لكن النتيجة جاءت مخيبة لآمال خصوم نتنياهو ومنافسيه، سواءً داخل «الليكود» أم خارجه، وتحديداً لدى كتلة الوسط - اليسار، التي بات عليها منذ الآن الاستعداد للحملة الانتخابية، ومن ثم لمرحلة ما بعد الإعلان عن نتائجها، ضمن إدراكها المسبق أن الرهان على إسقاط نتنياهو عبر حزبه بات شبه مُنتَفٍ.

ان نتنياهو، الذي تعهَّد أمام ناخبي الحزب والمحفلين بفوزه العمل على تحقيق «إنجازات تاريخية» أخرى خلال السنوات المقبلة، حدّد تلك الإنجازات بالآتي: اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على غور الأردن وشمال البحر الميت، وكذلك على جميع التجمّعات السكنية اليهودية في «يهودا والسامرة» (أي المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة)، إضافة إلى السعي لتوقيع حلف دفاعي تاريخي مع الولايات المتحدة، وصدّ إيران نهائياً، وتطبيع العلاقات مع الدول العربية، وإبرام تحالفات واتفاقيات سلام معها. بهذا، أعلن نتنياهو أنه يتطلّع إلى ما بعد المعركة التي يخوضها ضدّ اتهامه بالفساد والرشى، على اعتبار أن إسقاط هذه التهم جزء لا يتجزأ من المصلحة الإسرائيلية العامة، إذ أن «كلّ الإنجازات المقبلة هي فرص في متناول اليد»، ولغرض تحقيقها يجب إعادة انتخابه رئيساً للوزراء. وفي هذا الإطار، شدّد على أن «إسرائيل في أمسّ الحاجة حالياً إلى حكومة وطنية قوية يرأسها هو، الذي يناضل ليل نهار من أجل الدولة». ومن شأن الفوز الكاسح لنتنياهو أن يعزّز وضعه، ويقوّي إصراره على مواجهة التهم المنسوبة إليه.

لقد حقّق نتنياهو، في الانتخابات الداخلية التي شارك فيها ما يقرب من نصف أعضاء «الليكود»، فوزاً كبيراً على منافسه الوحيد، غدعون ساعر، بنسبة 72.5 بالمئة مقابل 27.5 بالمئة لساعر. وهو فارق كبير من شأنه تبديد رهانات كانت قائمة حتى أمس القريب على إسقاط نتنياهو، وإن لاحقاً في حال فوزه بفارق ضئيل، الأمر الذي كان سيعبّد الطريق أمام إسقاطه في الانتخابات العامة الثالثة. وأعرّب رئيس حزب «أزرق أبيض»، بني غانتس، عن خيبة أمله من النتائج، قائلاً إن «المتهم نتنياهو سيواصل قيادة حزبه ودولة إسرائيل في طريق الفساد». وأضاف أن «الليكود اختار قائداً قدّمت في حقه ثلاث لوائح اتهام، ويرغب في تفويض سلطة القانون والحصول على حصانة شخصية، بدلاً من الانشغال بما يهمّ مواطني إسرائيل»، معتبراً بصورة غير مباشرة أن فرصة

إسقاط نتنياهو باتت محصورة الآن بقرار الإسرائيليين أنفسهم، عبر تحقيق الفوز لـ«أزرق أبيض» في الانتخابات القريبة، «كي يتمكن من إخراج إسرائيل من المأزق السياسي ومن طريق الفساد».

في المقابل، وإضافة إلى التهنة التي تلقاها نتنياهو من أقطاب «الليكود»، ومن بينهم غدعون ساعر نفسه، رحبت الكتلة اليمينية و«الحريدية» بإعادة انتخابه لزعامة الحزب بفارق كبير، مع التشديد على أن معاني هذا الفوز تتجاوز «الليكود» نفسه، وتمتد إلى الصراع بين الكتلة اليمينية وكتلة الوسط - اليسار التي راهنت على نتيجة مغايرة. وهنأ رئيس حزب «شاس»، الوزير أريه درعي، نتنياهو بحرارة، قائلاً: «كشريك في الطريق، أنا مسرور بالثقة الكبيرة التي مُنحت لك من جمهور كبير». كما أشار درعي إلى موعد الانتخابات الثالثة، مؤكداً في هذا السياق حتمية التآزر والوقوف جنباً إلى جنب مع نتنياهو في كتلة واحدة، معلناً «(أنا) سنحافظ على صلابة معسكر اليمين، وسنشكّل حكومة يمينية قوية تحافظ على الطابع اليهودي للدولة». كذلك، هنأ رئيس حزب «الاتحاد القومي اليميني» المتطرف، الوزير بتسلئيل سموتريتش، نتنياهو، «على العرس الديمقراطي الكبير، الذي منح تفويضاً جديداً لقيادة إسرائيل». وأوحت تلك التعليقات بأن الأحزاب اليمينية والدينية كانت تنتظر النتيجة كما لو أنها - وهي كذلك - نتيجة انتخابات خاصة بها. وعليه، يمكن القول إن اليمين، برئاسة نتنياهو، انتصر على أحزاب الوسط واليسار، وعلى أولئك «المارقين» من الكتلة اليمينية، سواء داخل «الليكود» نفسه، أم الذين يُنظر إليهم على أنهم تخلّوا عن يمينيتهم، وتحديداً حزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة وزير الأمن السابق، أفيغدور لبيرمان.

ومن شأن الفوز الشبه الكاسح لنتنياهو أن يعزّز وضعه، ويقوّي إصراره على مواجهة التهم المنسوبة إليه، والامتناع عن الاستسلام أمام منافسيه، ذلك أن النتيجة أعادت إنتاج الأمل لدى الرجل في إمكانية كسب معركة البقاء، والفوز بالحصانة التي يعمل عليها ضمن تسوية ما تنتج من انتخابات آذار المقبل. في الموازاة، أثبتت الانتخابات أن كل من ليس مُخلصاً لنتنياهو داخل «الليكود»، وهم للمفارقة كثر، ليس لديهم أي تأثير واسع يكون محلاً للرهان على مسارات مضادة لرئيس الحكومة.

بالرغم من كل شيء فإن ما حققه نتنياهو من الانتخابات الداخلية إنما يعني تعزيز أوراقه داخل الليكود ليس أكثر، وبالتالي لا يحتمل حصول انعكاسات لهذه الانتخابات على الساحة الإسرائيلية، لاسيما الانتخابات المرتقبة في آذار المقبل، وهنا نشير إلى التالي:

أولاً: لقد حاول نتنياهو من خلال هذه الانتخابات التأكيد على أنه ما زال لاعباً قوياً على الساحة الإسرائيلية بشكل عام، وفي حزب اليكود على وجه الخصوص. خاصة انه تعرض في الفترة الأخيرة إلى وابل من الانتقادات سواء بسبب ملفات الفساد، أم بسبب فشله في خوض الانتخابات.

ثانياً: لا تفصل هذه الانتخابات عن سياسات نتنياهو في محاولات الإفلات من العقاب بسبب تهم الفساد. رغم أن زعامته للحزب لن تمنحه الحصانة اللازمة، لكنها في الواقع ترفع من إمكانية فوزه في الانتخابات المقبلة بشكل أكبر، وبالتالي الهروب من قضايا الفساد لفترة حكومية جديدة، علّه ينجح خلالها في التنصل من تهم الفساد وتبرئة نفسه.

ثالثاً: يخطئ من يعتقد أن فوز رئيس الحكومة على عضو الكنيست، غدعون ساعر سينعكس على نتائج الانتخابات الثالثة للكنيست، التي ستجري في 2 آذار 2020، حيث تشير محللة الشؤون الحزبية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، سيما كدمون، إلى أن من يعتقد أن فوز نتنياهو برئاسة الليكود سيقوده إلى الفوز في انتخابات الكنيست "عليه أن يعيد التفكير في ذلك". فقد شددت على أن النتيجة في انتخابات الليكود لا تعني أن وضع نتنياهو السياسي تحسن أكثر مما كان في انتخابات الكنيست السابقة، في أيلول الماضي.

رابعاً: هناك شق يرتبط بحزب الليكود بشكل عام، فقد ادرك الحزب الذي تراجعت مقاعده بين الانتخابات الأولى والثانية أن ضعف نتنياهو سيؤثر على شعبية الحزب بشكل عام، لاسيما في ظل غياب، أو تغييب نتنياهو، لأي شخصية سياسية قادرة على إدارة الحزب بقوة في حال رحيل نتنياهو. أي أن حزب الليكود هدف من خلال هذه الانتخابات لتعزيز ثقة جمهور الليكود الذي بدأ متذبذباً أكثر من أي وقت مضى حيث يخشى نتنياهو أن تكون نتائج الانتخابات الثالثة كارثية على الحزب، لاسيما أن الليكود خسر سبعة إلى ثمانية مقاعد في الكنيست في انتخابات أيلول مقارنة بانتخابات نيسان.

خامساً: نجح نتنياهو خلال هذه الانتخابات في قطع الطريق على أي منافس قد يطل برأسه من حزب الليكود، ولعل هذه النتائج تدرج في إطار "درهم وقاية خير من قنطار علاج" بالنسبة إليه، لاسيما ان هناك الكثير من الطامحين في حزب الليكود لتزعم الحزب وتتحية نتنياهو، لكن نتائج هذه الانتخابات ستقطع الطريق على أي طامح بالوصول إلى رئاسة الليكود. لقد نجح نتنياهو من خلال خطوته هذه في زرع اليأس في نفوس "الليكوديين"، وبالتالي عليهم الانتظار طويلاً، أو الدعاء بهزيمة الحزب وذهاب نتنياهو إلى السجن.

في الختام، صحيح أن جلّ من فعله نتنياهو هو الفوز على نفسه في انتخابات الليكود، ولكنها تبدو، إعلامياً، الانتخابات ضربة معلّم بالنسبة لنتنياهو على سعيد الليكود. في المقابل، لن تقدّم هذه الانتخابات ولن تؤخر على الساحة الإسرائيلية، فما حصل في أروقة الليكود، سيبقى في الليكود، فهل سيفوز حزب الليكود في الانتخابات المقبلة، أم أننا سنشاهده خلف القضبان كأسلافه؟

4 - دور ليبرمان في صعود وهبوط نتنياهو:

شكّل ليبرمان حزب "إسرائيل بيتنا" عشية انتخابات عام 1999، بعد أن خرج من صفوف الليكود. وهو كان قد أدّى في الليكود دوراً مركزياً لناحية إيصال نتنياهو إلى موقع السيادة فيه. فقد كان منذ البداية الذراع الضاربة سياسياً داخل الحزب لصالح نتنياهو. وجاء تشكيل ليبرمان حزبه مكملاً لتجربة الأحزاب القطاعية في السياسة الإسرائيلية، بعد أن مثل الروس في الكنيست حزب "إسرائيل بعليا" برئاسة نتان شيرانسكي. وقد حمل حزب ليبرمان عدة توجهات وأهمها ضم مناطق المثلث للدولة الفلسطينية (عندما كان الخطاب الديمغرافي مهيمناً حينها في مشاريع التسوية)، محاربة الأحزاب الدينية، وتغيير نظام الحكم في إسرائيل، وفي النهاية تعزيز مصالح الروس في إسرائيل الذين شكلوا قوة سياسية واجتماعية جديدة في المجتمع الإسرائيلي. ومنذ عام 1999 والحزب يخوض الانتخابات بشكل منفرد (عدا انتخابات 2013 التي خاضها بتحالف مع الليكود وسرعان ما انفك التحالف بينهما)، ووصلت ذروة قوة ليبرمان في انتخابات 2009، فقد حصل على 15 مقعداً بسبب رفعه لشعار "لا حقوق بدون واجبات"، وكان موجهاً بالأساس ضد الفلسطينيين داخل إسرائيل.

في انتخابات 2013 تحالف ليبرمان مع نتنياهو وشكلا قائمة "ليكود بيتنا". وكانت تمت مفاوضات الحلف بسرية تامة، وتم الإعلان عنه بشكل مفاجئ، وكان يهدف نتنياهو من التحالف إلى بناء حزب كبير في الخارطة السياسية الإسرائيلية يحصل على أكثر من 40 مقعداً، ويعيد إلى الأذهان الأحزاب الكبيرة التاريخية، وذلك لضمان تشكيله لحكومة مستقرة لا يكون فيها تابعا للأحزاب الصغيرة والمتوسطة، علاوة على ذلك كان يهدف إلى ضمان بقاء ليبرمان وحزبه في ائتلاف حكومته القادمة، فهو قادر على أن يشكل حالة توازن بين معسكر الأحزاب المعارضة لنتنياهو وبين الليكود وحلفائه في الحكومة. أما ليبرمان الذي بدأ حياته السياسية في حزب الليكود، وأنشأ بعدها حزبا قطاعيا يعتمد على قواعد اجتماعية روسية، فيطمح لأن يكون وريث نتنياهو، رئيسا للحكومة وزعيماً لليمين في المستقبل، بعد انتهاء عهد نتنياهو، فكان التحالف، بالنسبة له، فرصة انتقالية ليكون زعيم الليكود المستقبلي ومرشحه لرئاسة الحكومة.

انطلق الزعيمان من قراءة مبسطة لجدوى هذا التحالف، واعتقدا أن الائتلاف بينهما (سمي: "الليكود بيتنا") سيحقق، على الأقل، حصيلة المقاعد التي حصلوا عليها في الانتخابات السابقة (27+15=42). وتعهد ليبرمان بأن الائتلاف الجديد سوف يحصل على أربعين مقعداً على الأقل. وبيّنت النتائج إخفاق تحالف "الليكود بيتنا"، وتوقع كل من نتنياهو وليبرمان أن يحصل تحالفهما على أربعين مقعداً على الأقل، إلا أن النتائج جاءت بأقل حتى من نتائج الاستطلاعات، التي توقعت حصول التحالف على 35 مقعداً. وحصل التحالف على 31 مقعداً، ونسبة 23.3%. بينما حصل الحزبان معاً في انتخابات 2009 على 42 مقعداً، ونسبة 33% من الأصوات، وذلك عندما خاضا الانتخابات كل على حدة، بمعنى أنهما خسرا ربع مقاعدهما في الانتخابات. وتوقع نتنياهو وليبرمان أن تحالفهما سوف يؤدي إلى تكاتف قواعدهما الاجتماعية، علاوة على أنه سيجذب قواعد جديدة من اليمين، إلا أن التحالف أبعد الكثير من قواعدهما التقليدية، بسبب تحالفهما.

حظي حزب ليبرمان بدعم اليهود الروس بالأساس، فهو حزب قطاعي، حيث أن 75% ممن صوتوا للحزب في انتخابات 2009 كانوا من اليهود الروس. وحقق الحزب منذ تأسيسه عام 1999 نجاحات انتخابية وصلت ذروتها في عام 2009 بحصوله على 15 مقعداً. وظهر زعيمه أفيغدور ليبرمان كزعيم اليمين القادم. وتميزت قواعد الحزب بعلمانية معادية للدين، حيث خاض الحزب

صراعات مع الأحزاب الدينية على قضايا الدين والدولة. كما أن هذه القواعد تتبنى مواقف يمينية متطرفة من الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، ومن مكانة الفلسطينيين داخل إسرائيل. وتبين نتائج الانتخابات، في المدن ذات الأغلبية الروسية، أن الروس امتنعوا عن التصويت في انتخابات 2013، فقد تراجعت نسبة التصويت لدى الروس بـ10%، مع العلم أن القوة الانتخابية للقطاع الروسي تصل إلى عشرين مقعداً، حيث أن التحالف بين قواعد الحزب العلمانية المعادية للدين، وبين قواعد محافظة ومتدينة في الليكود، أدى إلى عزوف الكثير من الروس عن التصويت للتحالف الجديد، وخاصة بعد صعود النخبة الجديدة في الليكود، ومنها الكثير من المتدينين أو المحافظين.

من ناحية أخرى تشير المعطيات إلى أن الروس ينتمون إلى الطبقة الوسطى الدنيا في المجتمع الإسرائيلي، ومع ذلك فلم تعمل حكومات اليمين على دعمهم، بل زادت الأعباء الاقتصادية عليهم. كما أن التحالف مع الليكود أفقد الحزب هويته القطاعية كحزب للمهاجرين الروس الذين يصل عددهم إلى مليون روسي، لهم احتياجاتهم الخاصة في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

في انتخابات 2015 تراجع حزب "إسرائيل بيتنا" إلى 6 مقاعد، ويعود ذلك إلى قضايا الفساد المالي والسياسي التي تورطت بها شخصيات من الحزب كشفتها الشرطة ثلاثة أشهر قبل الانتخابات، وإلى الانطباع الذي تركه ليبرمان أمام ناخبيه بأنه غير قادر على تنفيذ وعوده الكثيرة التي يطلقها قبل كل انتخابات، مثل الإطاحة بحكم حماس في قطاع غزة، ونقل مواطنين فلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية، وغيرهما من الوعود التي لم ينفذ أيها منها. كما أن الصوت الروسي في هذه الانتخابات انتقل قسم كبير منه إلى الليكود الذي يعطي تمثيلاً ملائماً لليهود الروس على قائمته، وهو ما كشفتته نتائج الانتخابات في مناطق ذات طابع روسي. بالتالي صوت اليهود الروس في غالبيتهم لليمين الإسرائيلي، ففي بحث أولي أجري على أنماط التصويت في 42 صندوق اقتراع في 18 مدينة وبلدة تمثل الانتشار الروسي في إسرائيل، تبين أن حوالي 42% من الروس صوتوا لحزب ليبرمان، بينما صوت 30% لليكود كان فيه تمثيل لائق لليهود الروس، وحصل "المعسكر الصهيوني" على أقل من 7% من الأصوات. وتشير هذه المعطيات إلى أن الروس صوتوا للحزب الروسي، كما أن غالبيتهم الكبيرة صوتت لمعسكر اليمين. وتشكل أصوات الروس بالنسبة لحزب "إسرائيل بيتنا" المخزون الانتخابي المركزي للحزب، فهي تؤلف بحسب نتائج دورات الانتخابات السابقة حوالي 75% من

الأصوات التي يحصل عليها الحزب. وفي انتخابات 2015 تراجع الحزب إلى ستة مقاعد، بعد أن حصل في انتخابات 2013 ضمن تحالف مع الليكود على 13 مقعداً، وفي انتخابات 1999 حصل على 15 مقعداً، وهي أعلى نسبة تمثيل برلماني حصل عليها الحزب منذ دخوله السياسة الإسرائيلية عام 1999. وفي الدورتين الانتخابيتين 2013-2015، حدث تحولان في السلوك الانتخابي لدى الناخبين الروس، فمن جهة هناك تراجع في نسبة التصويت في هذا القطاع، تصل إلى أقل من المعدل العام في الدولة، وهناك انتقال شريحة من الناخبين من "إسرائيل بيتنا" إلى الليكود، الذي يعطي تمثيلاً للروس في قائمته الانتخابية. وساهم هذان التحولان في تراجع قوة "إسرائيل بيتنا" في دورتين من الدورات الأخيرة (بما في ذلك انتخابات نيسان 2019).

هكذا بيّنت نتائج الدورات السابقة أن ليبرمان وحزبه يشهدان تراجعاً كبيراً في التمثيل البرلماني، وقد أضاع ذلك الضوء الأحمر لليبرمان، والذي اعتبر أن ابتعاده عن سؤال الدين والدولة أفقده الكثير من قواعده الانتخابية، حيث ظهر أنه جزء طبيعي من كتلة يمين دينية نجحت في السنوات الأخيرة في تعزيز هيمنة الأحزاب الدينية على المشهد السياسي العام في إسرائيل. وكانت النتيجة التي توصل إليها ليبرمان أن استعادة دوره السياسي وقوته السياسية تكون من خلال العودة إلى الخطاب المعادي للأحزاب الدينية، لا سيما بعد تراجع الموضوع الفلسطيني.

ويمكن القول إن غياب الموضوع الفلسطيني دفع ليبرمان لأول مرة إلى طرح قضية العلاقة بين الدين والدولة في صلب دعايته الانتخابية متحدياً حكم كتلة اليمين الإسرائيلي، فلم يكن لليبرمان أن يملك الجرأة على تهديد حكم اليمين أو منع تشكيل حكومة يمينية لو أن الموضوع الفلسطيني كان موضوعاً مركزياً في الخطاب الإسرائيلي والدعاية الانتخابية، فهو يشارك اليمين طروحاته حول الموضوع الفلسطيني، ولكنه يختلف عنه في مسألة الدين والدولة. قبل ذلك، كان الفلسطينيون بمثابة الشغل الشاغل لليبرمان في حملاته الدعائية وخطابه السياسي، مرة بفكرة ضم المثلث إلى الدولة الفلسطينية (عام 1999)، ومرة بفكرة الولاء للدولة اليهودية (عام 2003)، ومرة بفكرة إعدام الأسرى الفلسطينيين (2015). وكانت الحملة الأخيرة هي الحملة الانتخابية الأولى التي يغيب فيها الموضوع الفلسطيني عن خطاب ليبرمان ودعايته.

5 - هل بدأت نهاية نتياهو السياسية:

لقد أثارَت لائحة الاتهام الجنائية التي أعلن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفيحاي مندلبليت، يوم الخميس (2019/11/21)، عن تقديمها ضد رئيس الحكومة بنيامين نتياهو جملة من المشكلات والأسئلة القانونية والسياسية— والحزبية والقانونية والدستورية والشخصية الهامة جداً، والتي من شأنها إغراق إسرائيل في دوامة البحث والنقاش لفترة طويلة بحثاً عن إجابات وحلول. ولا بُدَّ من القول إن هذه هي المرة الأولى في تاريخ إسرائيل، منذ تأسيسها، التي يجري فيها تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة إبان إشغال منصبه، وهي المرة الأولى التي تُقدَّم فيها لائحة اتهام بتهمة الرشوة ضد رئيس حكومة إبان إشغال منصبه، كما أنها المرة الأولى التي تنطرق فيها لائحة الاتهام إلى مخالفات جنائية جرى تنفيذها إبان فترة إشغال رئيس الحكومة منصبه ومن خلاله وخلال مزاوله مهام منصبه هذا رسمياً. ولهذا كله، وعلى خلفية ما سيكون لهذا القرار من انعكاسات سياسية، وحزبية، وقانونية ودستورية وشخصية محتملة، وهي عديدة جداً ومتنوعة، ذهب كثيرون إلى اعتبار القرار بتقديم لائحة الاتهام بمثابة "هزة أرضية" حقيقية في تاريخ إسرائيل، السياسي والدستوري. ولعل السؤال الأهم الذي تطرحه خطوة مندلبليت هذه هو: هل بتنا نشهد الآن بداية نهاية عهد نتياهو المستمر منذ أكثر من عقد من الزمن؟

الجواب عن هذا السؤال يمكن أن يتضح من خلال مسارين:

الأول، مسار الحراك داخل حزب الليكود الذي يتزعمه نتياهو، وفيما إذا كان من شأنه أن يسفر عن إطاحته. وهو مسار ما زال يحيطه الغموض الكبير.

الثاني، المسار القانوني وفيما إذا كان ينطوي فعلاً على إمكان إطاحته عاجلاً أم آجلاً.

في واقع الأمر، ليس ثمة نص قانوني أو سابقة قضائية تتعلق بالزامية تقديم رئيس الحكومة في إسرائيل استقالته في حال تقديم لائحة اتهام جنائية ضده، كما ليس ثمة نص قانوني أو سابقة قضائية تلزمه بتقديم استقالته قبل انتهاء الإجراءات القضائية بحقه. ومعنى هذا أن رئيس الحكومة يستطيع،

قانونياً، مواصلة إشغال منصبه الرفيع هذا حتى بعد تقديم لائحة اتهام جنائية ضده، بل وحتى خلال كل الفترة التي تستغرقها مداوالات المحكمة وجلساتها للنظر في لائحة الاتهام هذه، والتي قد تطول كثيراً جداً (بضعة أعوام). وليس ثمة جهة أو شخص في إسرائيل مخول صلاحية قانونية لعزل رئيس الحكومة من منصبه. ويحدد "قانون أساس: الحكومة" (البند رقم 18) حالتين ينبغي فيهما إنهاء ولاية رئيس حكومة في إسرائيل في أعقاب مخالفة جنائية، وكلتا الحالتين بعد صدور قرار حكم قضائي بإدانته جنائياً: الأولى، قرار يتخذه الكنيست بأغلبية أعضائه بعد أن تكون محكمة أولى قد قررت إدانة رئيس الحكومة بمخالفة جنائية فيها وصمة عار؛ والثانية، بعد صدور قرار حكم قضائي نهائي ومطلق (بعد استنفاد جميع إمكانيات الاستئناف) يتضمن إدانة رئيس الحكومة بارتكاب مخالفة جنائية. ومن الواضح، الآن، أن إصرار نتنياهو على عدم الاستقالة من منصبه رى اسة الحكومة، استناداً إلى القانون الذي لا يلزمه بذلك، سوف يجر عدداً من طلبات الالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية التي لا يمكن التكهّن بالمنحى الذي ستختاره في معالجة هذه الإشكالية وبالطول التي يمكن أن تتوصل إلى طرحها على المتنازعين.

بناء على ذلك ليس مبالغة القول إن تنفيذ المستشار القانوني للحكومة قراره بشأن تقديم لائحة اتهام ضد نتياهو لن يكون بالأمر السهل أو السريع، بل قد يتأجل لفترة زمنية طويلة، أو طويلة جداً حتى، إذا ما اختار نتياهو خوض حربه الشخصية الضروس ضده، وهو ما تشير كل الدلائل إلى أنه سيكون خياره على الأغلب.

أما بالنسبة لشبهات لائحة الاتهام، فقد أعلن مندبلبيت أنه قرّر تقديم لائحة اتهام بحق نتياهو بشبهة تلقي رشوة في القضية المعروفة باسم "الملف 4000"، بالإضافة إلى تقديم لائحة اتهام آخرين بشبهتي الاحتيال وخيانة الأمانة في القضيتين المعروفتين باسم "الملف 1000" و"الملف 2000".

وبموجب اللائحة، سيُتهم نتياهو بتلقي الرشوة في "الملف 4000"، وذلك على خلفية قيامه بالدفع قديماً بمصالح رجل الأعمال الإسرائيلي شاؤول ألوفيتش المالك الرئيسي لشركة "بيزك" للاتصالات، في مقابل تغطية أخبار رئيس الحكومة وعائلته بشكل إيجابي في الموقع الإخباري "واللا" الذي

يمتلكه ألوفيتش. وتم إغلاق الملف ضد زوجة رئيس الحكومة سارة في هذه القضية، في حين سيتم توجيه تهمة تلقي الرشوة إلى ألوفيتش وزوجته.

وفي "الملف 1000" ستوجه إلى نتنياهو تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة بشبهة تلقيه عطايا من الثري أرنون ملتشين. ولن يتم توجيه أي تهمة ضد ملتشين في هذه القضية. وستوجه تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة في "الملف 2000" على خلفية اتصالات جرت بين نتنياهو ومالك صحيفة "يديعوت أchronوت" وناشرها أرنون (نوني) موزس من أجل التضييق على صحيفة "يسرائيل هيوم" المنافسة في مقابل قيام "يديعوت أchronوت" بنشر أخبار عن رئيس الحكومة بصورة إيجابية. وسيتم اتهام موزس بالرشوة. وكانت وسائل إعلام ذكرت في الماضي أن هذا الملف كان موضع خلاف في مكتب المستشار القانوني حيث رأى العديد من المسؤولين أنه يجب توجيه تهمة تلقي الرشوة إلى نتنياهو، بينما درس مندلبليت إمكان عدم توجيه أي تهمة إلى رئيس الحكومة.

لقد حصل تضارب مصالح خطر - في قضية "الملف 1000"، التي تدور حول اتهامات بحصول نتنياهو على هدايا من أثرياء، في مقدمهم المنتج الهوليوودي الإسرائيلي الأصل أرنون ملتشين، والمستثمر الأسترالي جيمس باكر، في مقابل حصولهما على خدمات، قال مندلبليت إنه يتهم نتنياهو بالاحتيال وخيانة الأمانة، وأنه قرّر إغلاق القضية ضد ملتشين.

وبحسب مندلبليت، فإن نتنياهو متهم بتضارب مصالح خطر بين التزاماته تجاه مانحين والتزاماته تجاه الجمهور. وقال إن رئيس الحكومة وزوجته حصلا على هدايا تصل قيمتها إلى 701.146 شيكل، 477.972 شيكل منها سيجار وشمبانيا ومجوهرات من ملتشين، و 229.174 شيكل سيجار وشمبانيا من باكر.

وقال المستشار القانوني إن هناك 3 حالات استخدم فيها نتنياهو منصبه كرئيس حكومة لدفع مصالح ملتشين: مساعدته في الحصول على تأشيرات إقامة في الولايات المتحدة؛ العمل من أجل تمديد قانون إعفاء ضريبي غير معروف يخدم مصالح المنتج الهوليوودي؛ العمل من أجل الدفع قداماً بمصالح ملتشين الاستثمارية في القطاع الإعلامي الإسرائيلي.

وأشار مندلبليت إلى أن نتنياهو قام بتدخلات كبيرة ساعدت ملتشين في محاولته امتلاك جزء كبير من قناة التلفزة الثانية التي تم حلها. وقبل فصلها إلى قناتين منفصلتين، كانت ثمة شركتلن تشغلان هذه القناة وهما "ريشت" و"كيشت" ("كيشت" تشغل الآن القناة 12 بينما "ريشت" تشغل القناة 13). وأوضح مندلبليت أنه بحسب خطة نتنياهو - ملتشين، كان من المفترض أن يدخل الأخير في شراكة مع "ريشت" وبعدها يعمل على الدمج بين "ريشت" و"كيشت". وأضاف أن نتنياهو ساعد في تعيين عدة لقاءات بين ملتشين ومستثمرين معينين، وطلب من المدير العام السابق لوزارة الاتصال شلومو فيلبر، الذي أصبح شاهد ملك في هذا الملف، أن يساعد في الدفع قدماً بهذه المسألة.

الجدير بالذكر أن ملتشين (73 عاماً) مولود في إسرائيل ولا يحمل جنسية أميركية لكنه كان يحصل على تأشيرات إقامة مدتها 10 أعوام. لكنه في العام 2013 أدلى بمقابلة إلى قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية أقر فيها بالعمل لمصلحة المخابرات الإسرائيلية في الماضي، وفي إثر ذلك لم يعد يحصل على تأشيرات لمدة 10 أعوام، بل يضطر إلى طلب تمديد بشكل سنوي.

كذلك لحقت أضرار خطيرة بثقة الجمهور - في قضية "الملف 2000"، التي تدور حول اتهامات باتفاق نتنياهو مع ناشر صحيفة "يديعوت أحرونوت" ومالكها أرنون (نوني) موزس حول إضعاف صحيفة "إسرائيل هيوم" المنافسة في مقابل تغطية أكثر إيجابية في "يديعوت"، اتهم مندلبليت رئيس الحكومة بالاحتيال وخيانة الأمانة، بينما سيتم توجيه تهمة تلقي رشوة إلى موزس. وورد أن هذه القضية أثارت جدلاً في مكتب مندلبليت وأن العديد من مسؤولي النيابة العامة بمن في ذلك المدعي العام الرئيسي قالوا إنه يجب اتهام نتنياهو بتلقي رشوة، بينما درس مندلبليت احتمال عدم توجيه أي تهمة إلى رئيس الحكومة. وبحسب الاتفاق المفترض بين موزس ونتنياهو والذي لم يتم تطبيقه، قال رئيس الحكومة إنه سوف يدفع قدماً بتشريعات لتحديد انتشار صحيفة "إسرائيل هيوم" إذا ما طلب موزس من صحافيين وكتاب مقالات رأي تغيير مواقفهم السلبية عادة تجاه نتنياهو.

وقال مندلبليت إنه منذ العام 2009 عقد نتنياهو وموزس محادثات ولقاءات شخصية تباحثا خلالها بشأن مساعدة أحدهما الآخر في صفقة مقايضة لدفع مصالحهما. وعرض نتنياهو دعمه لإجراءات محتملة تساعد في تقييد انتشار "إسرائيل هيوم"، منها إلغاء نسخة نهاية الأسبوع التابعة للصحيفة.

ولم تتم المصادقة على هذه الإجراءات، نظراً لحل الحكومة والتوجه إلى الانتخابات العام 2015. وبحسب مندبلبيت، عرض موزس على نتنياهو في مقابل مساعدة رئيس الحكومة خطأ مباشراً لمحرري كل من صحيفة "يديعوت" وموقع "واينت" التابع لها، وهو من أكبر مواقع الأخبار الإسرائيلية، وقال له إنه يمكن أن يكون لديه تأثير مباشر على المقالات حوله. وقال مندبلبيت إنه سيوجه تهمة تلقي رشوة ضد موزس لكن تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة فقط ضد نتنياهو. ومع ذلك اتهم رئيس الحكومة بإلحاق أضرار خطيرة بثقة الجمهور، عبر إجراء مفاوضات مفصلة وواسعة النطاق مع موزس بشأن عرضه بدلاً من وقف المسألة فوراً.

بالنسبة لـ"الملف 4000": توجد علاقة مبنية على رشى- وهي تعتبر القضية الأخطر ضد رئيس الحكومة، حيث يُتهم نتنياهو بالدفع قديماً بقرارات تنظيمية تعود بالفائدة على شاؤول ألوفيتش، المساهم المسيطر على شركة "بيزك" العملاقة للاتصالات، في مقابل الحصول على تغطية إيجابية من موقع "واللا" الإخباري الذي يملكه ألوفيتش. وأعلن مندبلبيت أنه يتهم كلاً من نتنياهو وألوفيتش بتلقي رشوة. وقال مندبلبيت إن نتنياهو تدخل بشكل سافر ومستمر، وأحياناً حتى بشكل يومي، في المضامين التي ينشرها موقع "واللا" الإخباري، وسعى أيضاً للتأثير على تعيين مسؤولين رفيعين (محررين وصحافيين) عبر تواصله مع ألوفيتش وزوجته إيريس.

وقد ضمن ألوفيتش تغطية إيجابية لنتنياهو في "واللا"، ثاني أكبر مواقع الأخبار في إسرائيل، وتغطية منتقدة لمنافسي نتنياهو، خاصة في فترات الانتخابات في العامين 2013 و2015.

ويُتهم نتنياهو بالدفع من أجل السماح لمستشاره الإعلامي نير حيفتس الذي أصبح لاحقاً شاهد أ ملأً بتحرير مقابلة مع نتنياهو، وتم قبول الطلب. في المقابل تدخل نتنياهو في قرارات تنظيمية وتجارية أخرى أدت إلى حصول ألوفيتش على نحو 1.8 مليار شيكل.

والإتهامات بإساءة الإدارة تعود إلى قيام نتنياهو باستبدال غلعاد إردان كوزير اتصال في تشرين الثاني 2014، فيما اعتبره البعض انتزاع سلطة للحصول على سيطرة أكبر على قطاعات الإعلام والاتصالات. وقام بعدها بإقالة المدير العام لوزارة الاتصالات آفي بيرغر عبر الهاتف في أيار 2015، وعيّن فيلبر مكانه. وكانت هذه الخطوة، بالإضافة إلى إصرار نتنياهو على أن تشمل

الاتفاقيات الائتلافية العام 2015 بدأ يمنحه سيطرة حصرية على شؤون الإعلام، تهدف إلى إيجاد مواقف ليست فيها مواجهة بخصوص شركة "بيزك"، وهو ما سعى بيرغر لتقييده.

وأشار مندلبليت إلى أنه تحت إدارة فيلبر بدأت "بيزك" تحظى بمعاملة تفضيلية. وعلى سبيل المثال، أطلقت إسرائيل العام 2014 إصلاحاً شاملاً لفتح سوق الهواتف الأرضية والإنترنت التي كانت تهيمن عليها شركة "بيزك" أمام المنافسة. وبحسب الإصلاح المخطط كان من المفترض أن تؤجر "بيزك" حتى آذار 2017 بُنيته التحتية لمنافسين من شركتي "بارنتر" و"سيلكوم" كي تتمكن من توفير خدمات هواتف أرضية وإنترنت، لكن مع تولي فيلبر الإشراف على تطبيق الخطة تراجعت "بيزك" عن التزاماتها.

وكتب المستشار القانوني أن العلاقة بين نتنياهو وألوفيتش شكلت تضارب مصالح سافر، حيث تدخل ألوفيتش بفجاجة من أجل نتنياهو في "واللا" مع التوقع الذي تحقق بالانقاع تجارياً. واستخدم نتنياهو نفوذه وصلاحياته للدفع قدماً بمصالح ألوفيتش، ما أدى إلى حصول هذا الأخير بشكل مباشر أو غير مباشر على 1.8 مليار شيكل نتيجة قرارات نتنياهو التنظيمية وغيرها.

وقال مندلبليت إنه يعتقد أن هناك أدلة كافية لمقاضاة نتنياهو بتهمة تلقي رشى، بالإضافة إلى الاحتيال وخيانة الأمانة. وقال إنه يتفق مع الشرطة بشأن وجود علاقة مبنية على الرشى بين نتنياهو وألوفيتش. لكن خلافاً لتوصيات الشرطة والنيابة العامة لم يقرر مندلبليت توجيه تهم تلقي رشوة والاحتيال وخيانة الأمانة أو عرقلة الإجراءات التحقيقية والقضائية ضد زوجة نتنياهو سارة. وألغى أيضاً تهماً شبيهة محتملة ضد نجل نتنياهو يائير.

نتنياهو من جهته أكد على ثقته بالفوز في الانتخابات المقبلة وقدرته على تشكيل حكومة رغم أنه سبق وفشل في هذه المهمة بعد إجراء انتخابات في نيسان، وأخرى في أيلول العام الماضي وقال: "هل تعرف ما يمكنك القيام به في غضون أيام قليلة؟ عليك استضافتي في المستقبل، وسوف تتلقى إجابة على هذا السؤال". وحول الجلسة التي تعقدها المحكمة العليا الإسرائيلية، لبحث مدى قانونية تكليف متهم بقضايا فساد بمهمة تشكيل الحكومة، قال نتنياهو "من يقرر من الذي سيقود الحكومة

الإسرائيلية المقبلة، هو الشعب الإسرائيلي، من يقرر من سيقود الليكود هو فقط أعضاء الليكود،
أطلب ثقتهم غدًا".

واعتبر ننتياهو أن المسألة لا تزال في محل النظرية، وآمل أن تترفع المحكمة العليا عن هذه
النقاشات"، وادعى أن المحكمة العليا لم تتوصل لقرار نهائي حول عقد الجلسة".

6 - الحركات الحزبية:

حتى قبل أن يتم حل الكنيست الـ 22 رسمياً بدأت الأحزاب الإسرائيلية جميعاً في التخطيط
لحملاتها فكان المشهد الحزبي كالتالي:

(* في معسكر أحزاب اليمين الاستيطاني جرت محاولات لإعادة توحيد تحالف حزب "يميننا" (نحو
اليمين) المؤلف من "اتحاد أحزاب اليمين" (تحالف حزبي "البيت اليهودي" و"الاتحاد القومي") وحزب
"اليمين الجديد" بزعامة أيليت شاكيد وفتالي بينيت. وكذلك جرت محاولات لاستقطاب حزب
"عوتسماه يهوديت (قوة يهودية)" من أتباع الحاخام العنصري مئير كهانا الذي خاض انتخابات
الكنيست الـ 22 لوحده ولم يتمكن من تجاوز نسبة الحسم لكنه حصل على نحو 85 ألف صوت.
وأعلن موشيه فليغلين أن حزبه "زهوت (هوية)" لن يخوض الانتخابات. ولم يخض هذا الحزب
انتخابات الكنيست الـ 22 بعد أن توصل إلى اتفاق مع ننتياهو ينص على دعمه في مقابل تعيينه في
منصب وزير في حال قيام زعيم الليكود بتأليف الحكومة الجديدة. وأشارت استطلاعات الرأي العام
في حينه إلى أنه في حال فشل جهود إعادة تحالف "يميننا" واستقطاب "عوتسماه يهوديت" فإن هذا
الأخير وتحالف "اتحاد أحزاب اليمين" لن يتمكن من تجاوز نسبة الحسم، ما سيؤدي إلى إضعاف قوة
الأحزاب التي تُعد "شريكة طبيعية" لليكود وننتياهو.

(* قالت مصادر في تحالف "أزرق أبيض" إن التحالف يبذل جهوداً لتجديد قائمته استعداداً
للانتخابات، ويسعى لأن يضم إلى صفوفه عدداً أكبر من أحزاب الوسط-يسار. وبحسب هذه
المصادر كجزء من هذه الجهود عمل التحالف من أجل توحيد القوى مع حزب العمل الذي حصل

على 6 مقاعد في الانتخابات الأخيرة بعد تحالفه مع حزب "غيشر" (جسر) الذي تترأسه عضو الكنيست أورلي ليفي- أبكسيس (التي انشقت عن حزب "إسرائيل بيتنا"). وأشار إلى أن "أزرق أبيض" يقترح دعم رئيس العمل عمير بيرتس في انتخابات رئاسة الدولة التي ستجري في الكنيست في صيف 2021، عشية انتهاء ولاية الرئيس الحالي رؤوفين ريفلين بعد عام ونصف عام.

وأفادت تقارير صحافية أن شريكة بيرتس، النائبة أبكسيس، تعارض الاقتراح، كما تعارض أيضاً اقتراح الاتحاد مع "المعسكر الديمقراطي"، والذي تمت مناقشته الأخيرة كجزء من المحاولة لزيادة عدد الأصوات في معسكر الوسط- اليسار. ويُشار هنا إلى أن الاقتراح بدعم بيرتس لرئاسة الدولة قدم إلى تحالف العمل- "غيشر" أيضاً من جانب الليكود خلال الأشهر الأخيرة، وذلك خلال محاولة هذا الأخير إدخال التحالف إلى الائتلاف الحكومي، ولكن تم رفضه من طرف الحزب.

(*) لم تتضح الصورة فيما يتعلق بمستقبل كل من تحالف العمل- " غيشر " وتحالف "المعسكر الديمقراطي" بين حزبي ميرتس و"إسرائيل ديمقراطية" بزعامة إيهود باراك.

(*) تساءلت التقارير الصحافية عن جوهر الوعود التي يقدمها رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" عضو الكنيست أفغدور ليبرمان إلى ناخبيه. وفي هذا الصدد يشير المحلل الحزبي لصحيفة "هآرتس" حاييم ليفنسون إلى أن من تحدث مع ليبرمان وجد شخصاً في ضائقة لا يعرف ماذا يفعل في الانتخابات. فورقته في الانتخابات الأخيرة حين أعلن أنه هو وحده قادر على أن يقيم حكومة وحدة أكسبته ثلاثة مقاعد أخرى، ولكن رغم مساعيه لم تقم حكومة كهذه. والآن سيحاول ننتيا هو ملاحقته مرة أخرى لتجنيد المقترعين من أوساط مهاجري الاتحاد السوفييتي سابقاً، بينما لعب زعيم تحالف "أزرق أبيض" بيني غانتس هو الآخر على الورقة المناهضة لليهود الحريديم في محاولة للحصول على أصوات الشباب الذين يشكلون قسماً كبيراً من مصوتي "إسرائيل بيتنا". وبرأي ليفنسون فإن ليبرمان واع لوضعه ويبحث لنفسه عن حل إستراتيجي بحيث بات من غير المستبعد ألا يقيد نفسه هذه المرة بوعده عدم الانضمام إلا إلى حكومة وحدة.

(*) أجمعت التقارير الصحافية الإسرائيلية على أن القائمة الوحيدة التي شعرت بأنها في حالة جيدة هي القائمة المشتركة، وهناك من يتوقع ازدياد قوتها.

7 - إشكالية الحسم:

إن السؤال حول ما إذا كانت نتائج الانتخابات الإسرائيلية الثالثة ستسفر عن حسم يظل مطروحاً على التطورات اللاحقة وربما على نتائج يوم الانتخابات. أما الأمر الذي بات واضحاً فهو أن معركة الانتخابات ستكون كسابقتيها في نيسان وأيلول، أي انتخابات فُرضت على الجمهور الإسرائيلي بسبب الحاجات القانونية والعائلية لرئيس الحكومة المنتهية ولايته. وبالتالي ستكون انتخابات شخصية تقريباً، كما تؤكد تحليلات كثيرة. وبجانب الإشارة إلى أنها ستكون شخصية يتم التتويه أيضاً بأنه بموازاة يسار آخذ بالتلاشي بات منحصراً ربما في "المعسكر الديمقراطي"، فإنه في أوساط باقي ألوان الطيف السياسي يوجد إجماع قومي واسع جداً بإزاء المواضيع الأساسية، وأنه كما لم يطف على السطح في الحملتين الانتخابيتين العاصفتين الأخيرتين خلاف حقيقي حيال المواضيع الاقتصادية والاجتماعية أو حيال مواضيع الخارجية والأمن، لن يطفو مثل هذا الخلاف على السطح في المعركة الانتخابية الحالية التي سيشتد أوارها في الأيام المقبلة.

8 - خاتمة: مصير نتنياهو من مصير نزع حصانته

بعدما قدّم رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، طلباً رسمياً للحصول على حصانة برلمانية لعرقلة محاكمته بتهم الفساد، تنصب جهوده حالياً على كسب المعركة في الانتخابات المقبلة؛ إذ بات واضحاً منذ الآن أنه في حال التوصل إلى النتائج الانتخابية نفسها للانتخابات السابقة، سيعمل على التوجه إلى انتخابات رابعة ولن يستسلم لإقامة حكومة منافسة أو مخاصمة له. وبناءً على ذلك، يتجند منافسو نتنياهو في حزب «كاحول لافان» بقيادة بيني غانتس وحزب اليهود الروس «يسرائيل بيتينو» بقيادة أفيغدور ليبرمان، لإجهاض السيناريوهات التي يراهن عليها رئيس الوزراء الحالي، ويتوجهون إلى أوساط في أحزاب اليمين للخروج ضد أسلوب نتنياهو وإجراءاته والمشاركة في «إنقاذ نظام الحكم» في إسرائيل من عبثه، بحسب رأي معارضيه. وفي السياق قالت مصادر

سياسية، إن نتنياهو ومعه مجموعة من المستشارين والمسؤولين السياسيين وضعوا كل خبرتهم الحزبية والقانونية لخدمة هدف واحد، هو إجهاض محاكمته. وهو يعرف أن السبيل الوحيد لذلك التثبيت بكرسي رئاسة الحكومة. ولذلك؛ فإنه يعمل مع حلفائه لهذا الغرض، بغض النظر إن كان الأمر يفيد إسرائيل كدولة ويخدم مصالحها الأمنية أو الاقتصادية أو سلامة الحكم فيها.

لقد انتظر نتنياهو حتى اللحظة الأخيرة التي يتيحها له القانون، ليتقدم بطلب الحصول على حصانة برلمانية إلى رئيس الكنيست (البرلمان الإسرائيلي)، يولي أدلشتين. وفسر طلبه بالادعاء أنه يُلاحق بلا وجه حق من قبل خصومه السياسيين، وأن موظفين في الدولة يحاولون الدوس على إرادة الشعب وإرساله ظلاماً إلى قفص الاتهام لمنعه من مواصلة مهمته في خدمة الشعب. وقال «أنا هنا في هذا المنصب من أجلكم. هكذا نموت وترعرعت، أن أخدمكم». وأضاف، أن الحصانة هي مجرد إجراء يتيح له التنافس على رئاسة الحكومة وأنه إجراء مؤقت وليس للأبد.

وكشف مسؤولون في حزب «الليكود»، عن أن أدلشتين، حسم قراره لصالح رغبة نتنياهو وقرر عمل كل شيء في سبيل تأجيل البت في الموضوع، بما يضمن ألا تبدأ المحاكمة. وأضاف هؤلاء المسؤولون، أن أدلشتين يعترض استخدام حق النقض (الفيتو) الذي يمتلكه، لمنع إجراء التصويت في الكنيست على منح الحصانة لنتنياهو قبل الانتخابات التي ستجري في 2 (آذار) المقبل. وقالت مصادر مقربة منه، إنه يعرف أن توازن القوى اختل في الكنيست، بعدما أعلن ليبرمان أنه قرر تغيير رأيه السابق ولم يعد يؤيد منح نتنياهو الحصانة. وبهذا، لا يمتلك الأغلبية الضرورية للحصول على الحصانة. وفي أعقاب الانتقادات التي وجهت إليه، أصدر مكتب أدلشتين بياناً اعتبر فيه محاولات نزع الحصانة عملاً بطجياً. وقال إن «السلوك البطجي لن ينجح. ولن نسمح بتحويل الكنيست إلى سوق ولن نسمح بتحويله إلى رافعة لحملة (كاحول - لافان) الانتخابية أو لأي حزب آخر. فهم يترأسون اللجنة المنظمة ولم يفعلوا شيئاً من أجل تشكيل لجان عمل دائمة للكنيست، فلماذا يريدون إقامتها اليوم؟ فقط لكي يحاربوا نتنياهو».

وقد استغلت المعارضة الإسرائيلية تصرف نتنياهو للهجوم الكاسح عليه وعلى حلفائه في اليمين. وقال بيني غانتس، إن نتنياهو يتعامل مع الكنيست، المفترض أنها «بيت الشعب»، على أنها ملاذ

للمجرمين والخارجين عن القانون. أما ليبرمان فقال: «لدينا رئيس وزراء يتهرب من مواجهة المحاكمة بتهمة الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة. ونحن لا نستطيع أن نسمح له بذلك». وهدد النائب آفي نيسان كورن، وهو من حزب «كاحول - لافان»، بالتوجه إلى المحكمة العليا لإجبار «الليكود» على بحث موضوع الحصانة في الكنيست.

من جهة ثانية، أثار طلب نتنياهو ردود فعل قاسية في الإعلام الإسرائيلي، ووصفها محللون ومراسلون سياسيون بأبشع الأوصاف. وكتب كبير كتّاب الأعمدة في صحيفة «يديعوت أchronوت»، ناحوم برنياع: «في دولة قانون، يحارب الأبرياء من أجل براءتهم، والمجرمون يطلبون الحصانة». وأضاف: «نتنياهو في وضع صعب؛ لأنه يعلم أن من يطلب الحصانة، يعتبره الجمهور جباناً. والبطل الذي دخل في مواجهة ضد رئيس الولايات المتحدة (باراك أوباما) يخاف من مواجهة مدعية في المحكمة. وناخبوه، حتى أولئك المستعدون للتسامح مع المخالفات المنسوبة إليه، سيواجهون صعوبة في تفسير جبنه. ليس هكذا ينبغي أن يتصرف ملك إسرائيل. فملك إسرائيل لا يهرب من المعركة، وإنما يحارب وينتصر».

وتوقع برنياع أن تحتل الحصانة دوراً مركزياً في المعركة الانتخابية، وقال: «حلم حكومة الوحدة مات. ونتنياهو يأمل بحكومة تستند إلى 61 نائباً، حكومة يمين، حكومة حصانة، وغانتس يأمل بالوصول إلى كتلة مانعة. وال فشل بتشكيل حكومة بعد الجولتين الانتخابيتين الماضيتين كان من شأنه أن يقرب بين الحزبين الأكبر، لكن حصل العكس: كلاهما عالق في مأزق نتنياهو».

وكتب محرر الشؤون الحزبية في صحيفة «هآرتس»، يوسي فيرتر من جهة أخرى: «صحيح أن نتنياهو لم يحكم بالإدانة بعد، لكن سلوكه، طريقه، لغته وأقواله مثل المجرم. وسلسلة أكاذيبه، التي كشفت أمس مرة أخرى، تلائم مجرماً تسلسلياً، وسياسياً صغيراً وليس زعيماً». وقال إن «السيناريو الأفضل بالنسبة لنتنياهو هو جولة انتخابية رابعة، وتليها خامسة وهكذا دواليك. وحتى لو فازت كتلة اليمين بـ 61 عضو كنيست، فإن ثمة شكاً كبيراً إذا كان جميع أعضاء الكنيست من حزبه سيؤيدون طلب الحصانة. وحتى إذا فعلوا ذلك، فإن المتوقع هو أن تلغي المحكمة العليا ذلك، مثلما فعلت في

حالات أسهل. إذ إن المشرّع لم يقصد ذلك. ونتنياهو يعلم أن جميع الأودية تسير إلى هناك، لكنه يلعب على الوقت».

من جهة أخرى، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قرارها برفض النظر في مسألة تكليف نتنياهو بتشكيل حكومة، إثر الإعلان عن لوائح اتهام ضده بارتكاب مخالفات فساد خطيرة، تشمل الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة. وقالت: إن هذه مهمة رئيس الدولة، رؤوبين رفلين. فعندما يحين الوقت بعد الانتخابات، يتم بحث الموضوع. والآن، يجب إعطاء الجمهور حق التعاطي مع نتنياهو ومدى جدارته. وأما الرئيس ريفلين، فقد سبق وأعلن أن «الديمقراطية هي إرادة الشعب، لكن يتعين على الشعب أن تكون لديه مشيئة صحيحة. وينبغي الدفاع عن منتخبي الشعب من إمكانية الإطاحة بهم خلافاً لمشيئة الشعب».